الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السكرتارية التنسيقية لرفع مستوى التغذية في اليمن
SUN-Yemen
العدد (4) نوفمبر 2019 م

الثروة السمكية عطاء واعد ودور ريادي في مجابهة سوء التغذية

اقرأ في العدد

- رؤية القطاع السمكي للمساهمة في رفع مستوى التغذية في اليمن
- الوضع الراهن للإنتاج السمكي
- دور الأسماك والاحياء البحرية في رفع مستوى التغذية .
- الاستزراع السمكي في اليمن الواقع والامل
- الجمعيات والتعاونيات السمكية.
- دور الاستثمار في تنمية القطاع السمكي.
- الاضرار التي لحقت بالقطاع السمكي نتيجة لاستمرار الحرب على اليمن

مقدمة

يعد القطاع السمكي من القطاعات الواعدة التي يعول عليها المساهمة في تحريك الاقتصاد الوطني وتعزيز الامن الغذائي ورفع مستوى التغذية في اليمن، فاليمن تمتلك شريطاً ساحلياً يمتد طوله إلى 2500 كم تقريبا يشرف على 10 محافظات ساحلية منها 3 محافظات على سواحل البحر الأحمر وهي "حجة، الحديدة وتعز" والبقية على سواحل خليج عدن والبحر العربي وهي "لحج، عدن، أبين، شبوة، حضرموت، المهرة وارخبيل سقطرى" كما تمتلك اليمن أكثر من 150 جزيرة تقع معظمها في البحر الأحمر, ومن هنا يأتي التنوع البيئي والمعيشي للثروة السمكية اليمنية السطحية منها والقاعية وكذلك الأحياء البحرية على امتداد الشريط الساحلي وشواطئ الجزر، وتشير نتائج الدراسات والأبحاث السمكية إلى وجود 350 -400 نوع من الأسماك والأحياء البحرية الأخرى, لم يستغل منها إلا 60 نوعاً تمثل 15-17% من إجمالي أنواع الأسماك المتواجدة في المياه اليمنية، كما أكدت تلك الدراسات أن القدرة الإنتاجية لهذه السواحل يصل الى حوالي 350-400 ألف طن سنوياً في حين لا يتجاوز الاستغلال الفعلي 200 ألف طن سنوياً، وبالتالي لا يزال هناك فرصاً استثمارية كثيرة ومتعددة سواء في مجال اصطياد الأسماك أو تسويقها وتصديرها أو في الصناعات الأمامية والخلفية من الاستثمار في مجال التخزين والتبريد والتعليب وصناعة السفن والقوارب وشباك الصيد.

رؤية القطاع السمكي للمساهمة في رفع مستوى التغذية في اليمن :

تحتوي الأسماك والأحياء البحرية على نسبة عالية من البروتينات والمغذيات الدقيقة التي تساعد في تحسين التغذية خصوصاً بين النساء والأطفال، وفي إطار خطة التغذية متعدة القطاعات الهادفة الى رفع مستوى التغذية في اليمن والتي تتبناها سكرتارية رفع مستوى التغذية (SUN Yemen) سعت الوزارة الى إعداد تصور متكامل يهدف الى تعزيز جانب التغذية من خلال حزمة من التدخلات والانشطة المدروسة والتي اشرف على اعدادها خبراء محليين ودوليين في مجال التغذية هدفت في مجملها إلى :

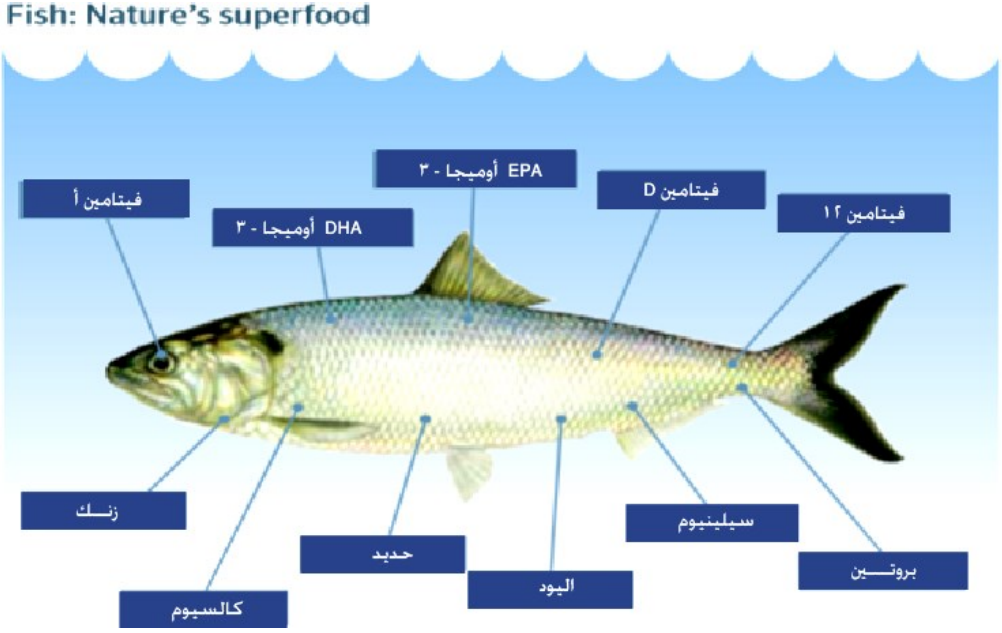

1. رفع مستوى الوعي بأهمية استهلاك الاسماك كغذاء يساهم في الحد من سوء التغذية.
2. التوسع في تسويق الأسماك ومنتجاتها وتغطية المناطق التي لا تصلها المنتجات السمكية .
3. ضمان الجودة السمكية من خلال رفع القدرات في كافة المراحل "إنتاج، تحضير، تسويق".
4. تعزيز سبل كسب العيش في المجتمعات الساحلية ودعم المرأة الساحلية من خلال حزمة من المشاريع الصغيرة التي تسهم في زيادة الدخل وتحسين سبل العيش للأسر.
5. تعزيز دور الابحاث السمكية بهدف الحفاظ على المخزون السمكي واستدامته.
6. زيادة الانتاج السمكي من خلال تبني مشاريع الاستزراع السمكي وتشجيع التوسع في هذا المجال .
7. تقديم برامج تغذية لشريحة صغار الصيادين المنتجين بهدف رفع مستوى الوعي التغذوي في المجتمعات الساحلية.
8. تشجيع قطاع الاعمال وخاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المجال السمكي.

الوضع الراهن للإنتاج السمكي :

تطور حجم الإنتاج الوطني (المحلي) من الأحياء المائية للفترة 1990م – 2017م

توفرت للقطاع السمكي خلال السنوات الماضية الكثير من الإمكانيات المادية والتوظيفات الاستثمارية، انعكست هذه الإمكانيات في الزيادة الملحوظة في الإنتاج خلال الفترة، وقد اتخذت الإجراءات الكفيلة بتحديد وتطوير الخدمات الساحلية بجميع مكوناتها باعتبارها المرتكز الأساسي لتطوير عمليات الإنتاج بشكليه التقليدي والتجاري .

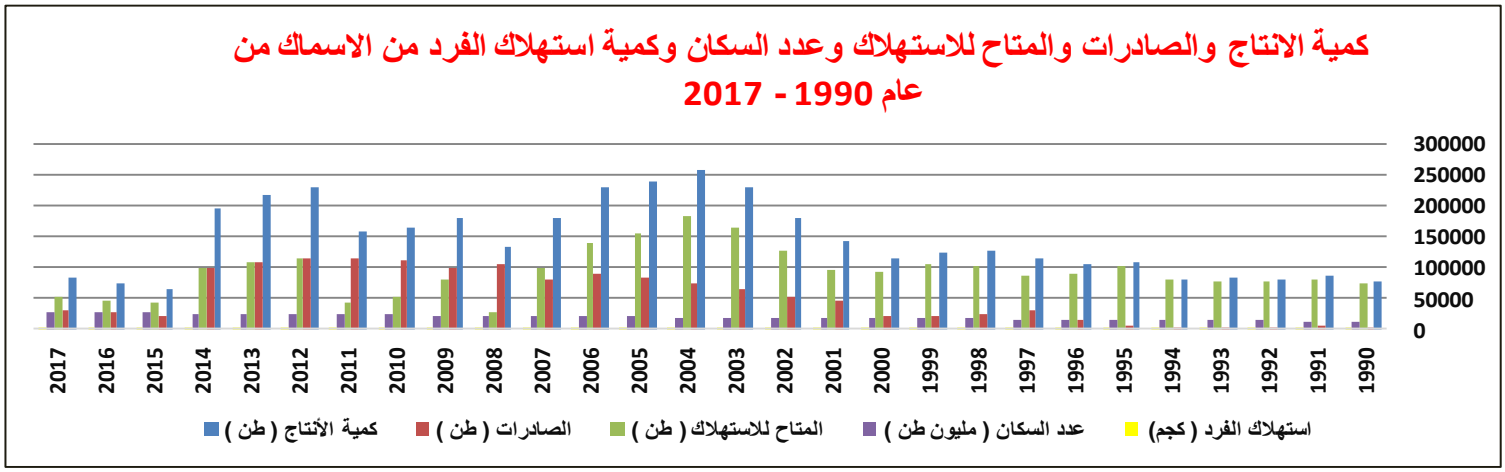

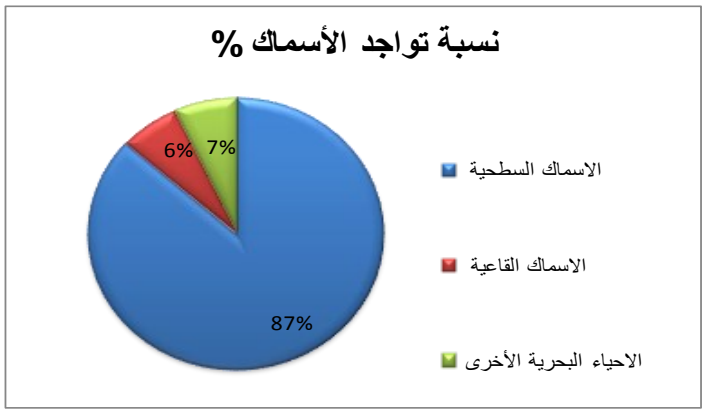

ونتيجة للتطور الملحوظ في الإنتاج السمكي فقد ارتفعت نسبة استغلال المخزون السمكي المتاح اصطياده من 19% الى 57.5% عام 2006م وتشكل الأسماك السطحية الكبيرة والصغيرة الحصة الأكبر من أنواع الأسماك والأحياء البحرية الأخرى المصطادة, وبنسبة تصل إلى 86.6%. إذ تعتبر هذه الأنواع من أكثر الأسماك استهلاكاً محلياً وخارجياً. فيما يبلغ حجم الأسماك القاعية المصطادة نحو 6.5% بالإضافة الى 6.9% من الأحياء البحرية الأخرى

تطور متوسط معدلات الاستهلاك للفرد للفترة (1990-2017)

تتأثر معدلات استهلاك الفرد بثلاثة عناصر أساسية وهي (الإنتاج، الصادرات والنمو السكاني)، وشهدت اليمن تطوراً في الإنتاج والصادرات وانخفاض معدل النمو السكاني من (3.7%) إلى (3.1%) ويتم تحديد استهلاك الفرد بإنقاص إجمالي الصادرات من إجمالي الإنتاج وقسمة الناتج على إجمالي السكان للجمهورية.

الاستهلاك السنوي للفرد من الإمدادات السمكية للسنوات (1990م -2017م)

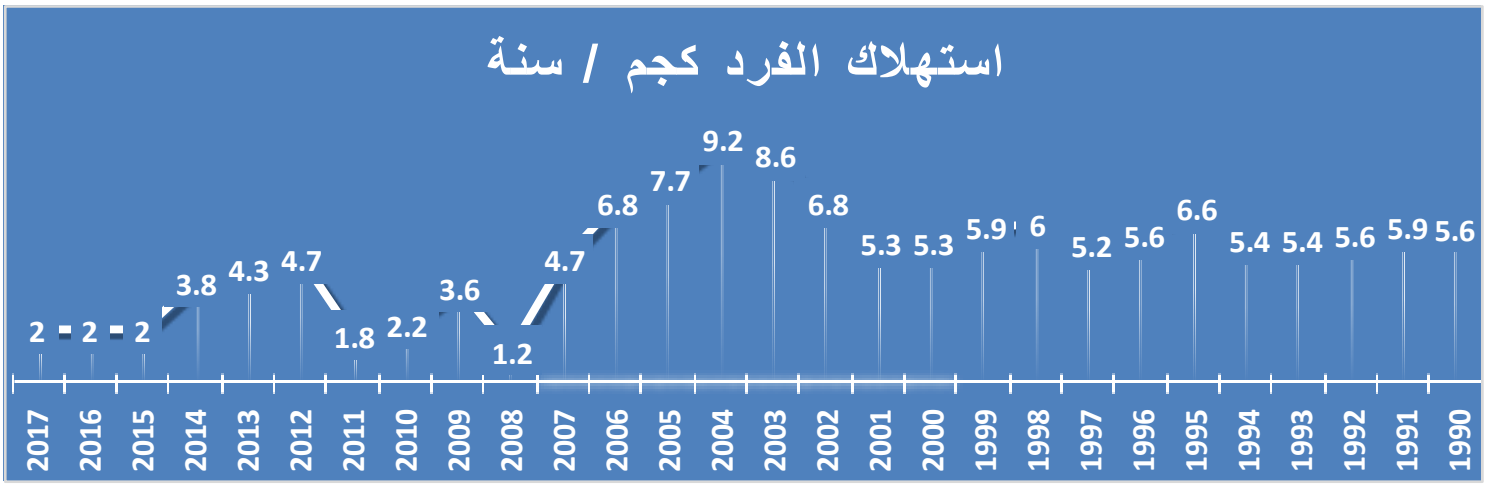

دور الاسماك والاحياء البحرية في رفع مستوى التغذية :

يساهم القطاع السمكي في توفير الغذاء للاستهلاك المحلي في الخفض من حجم الواردات من اللحوم الحمراء والبيضاء, حيث يتم استهلاك 70% من حجم الانتاج من الأسماك الطازجة والمعلبة المصطادة سنوياً, أدى إلى ارتفاع نصيب استهلاك الفرد إلى 8 كجم سنوياً .

وتعتبر الأسماك من العناصر الغذائية المهمة لجميع سكان العالم رغم التباين الجغرافي الكبير، فالأسماك والمنتجات السمكية تعد مصدراً هاماً وعالي الجودة للبروتينات؛ حيث تزيد نسبة البروتينات في الأسماك بنسبة تتراوح بين 5 - 15 % تقريبًا عن المصادر النباتية. وتحتوي الأسماك على العديد من الأحماض الأمينية الأساسية لصحة الإنسان، مثل اليزين و الميثيونين. وتعتبر العديد من الأسماك خاصة الأسماك الدهنية مصدرًا للأحماض الدهنية أوميغا 3 الطويلة السلسلة، التي تساهم في نمو الاعصاب والدماغ في الجنين ويضمن التطور العقلي والبصري ، خاصة خلال مرحلة الألف يوم الأولى من حياة الطفل.

كما توفر الأسماك أيضًا المعادن الاساسية لبناء الجسم مثل الكالسيوم والفوسفور والزنك والحديد والسيلينيوم واليود وكذلك الفيتامينات A ، D ، B والتي تساعد في الحد من مخاطر سوء التغذية والأمراض غير المعدية .

معـــاييـــــر الجودة والسلامة الغذائية

كافة القوانين الأساسية المطبقة في اليمن بالقواعد الصحية أثناء تداول وتحضير الأسماك والمنتجات السمكية للمنتجات الطازجة وكذا الأسماك المجمدة والمعلبات السمكية والأسماك المجففة والمملحة والمدخنة جميعها تستند إلى قوانين وأنظمة منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) وأيضاً إلى قواعد منظمة الصحة العالمية (WHO) ومن خلال تطبيق قواعد الممارسة الصحية بتداول وتحضير الأسماك للإنتاج بجودة عالية ولضمان جودة المنتج النهائي لابد من التأكد من أن التطبيقات التكنولوجية والصحية المعمول بها والمعدات المستخدمة منذ الاصطياد وحتى التسويق مطابقة للقوانين والأنظمة المشار إليها ووفقاً للمواصفات والمقاييس المطلوبة .

ومع تطور نشاط الصادرات السمكية اليمنية إلى الخارج كان لا بد من مواكبة هذا التطور في تلبية الاشتراطات للدول المصدر إليها وخاصة المجموعة الأوروبية ، وأصبحت اليمن تلبي الاشتراطات الأوروبية كمنظومة متكاملة مع الاشتراطات الصحية السابقة والأكثر حرصاً على سلامة وحماية سمعة المنتجات اليمنية خارجياً ونستطيع القول بأن المواصفات والمقاييس اليمنية هي نفس المواصفات والمقاييس الأوروبية وتطبق حالياً كافة الإجراءات التي وافقت عليها المفوضية الأوروبية والتي أشرفت على تدريب وتأهيل الكوادر اليمنية في تطبيق هذه الاشتراطات من خلال القيام بالعديد من الدورات التدريبية لكوادر الوزارة وكذا الفنيين في مؤسسات ومصانع ومعامل القطاع الخاص في كل ما يتعلق بالشروط الصحية لإنتاج وتسويق المنتجات السمكية وشروط مراقبتها أهمها:

- تحديد الحد الأدنى للقواعد الصحية بالنسبة للمنتجات السمكية التي يتم اصطيادها على متن قوارب الصيد .
- تحديد نوعية المياه المستخدمة لمعالجة المنتجات السمكية .
- المبادئ التفصيلية للتفتيش العيني (الحسي) لغرض الكشف عن الطفيليات في المنتجات السمكية .
- تحديد القيمة الإجمالية لحدود القواعد النيتروجينية المتطايرة لمختلف المنتجات السمكية مع تحديد طرق التحليل التي يجب استخدامها .
- تحديد الطرق المرجعية للكشف عن مخلفات المعادن الثقيلة .
- تطبيق نظام (الهاسيب) لكل المنشآت والمصانع ولمعامل قوارب الصيد .

دور الأسماك في تحسين التغذية للأطفال والأمهات

تلعب الأغذية التي تنتجها البيئة المائية دوراً خاصا في التغذية بصفتها مصدراً لأحماض أوميغا3 – الدهنية الطويلة السلسلة، وهي حمض ايكوسابنتانويك (EPA) وحمض دوكوساها كسيانيوك (DHA) ، المهمان للنمو الأمثل للمخ والجهاز العصبي للأطفال .وبالتالي، يتسم استهلاك الأسماك بأهمية خاصة خلال فترة الحمل وأول سنتين من الحياة(نافذة الألف يوم)بينما توفر العديد من الزيوت النباتية مصدراً بديلا للأحماض الدهنية أوميغا3 –، وهي عبارة عن حمض ألفا –لينولينيك الذي يتعين تحويله، على سبيل المثال، إلى حمض(DHA) ولكن هذا التحوّل لا يتم بكفاءة عالية في أجسامنا، مما يصعّب الاتكال فقط على الزيت النباتي خلال أشد الفترات الحاسمة من حياتنا .وخلصت مؤخرا مشاورة مشتركة بين خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية إلى أن وجود السمك في النظام الغذائي يخفف من خطر أن تلد النساء أطفالا دون المستوى الأمثل لنمو المخ والجهاز العصبي مقارنة بالنساء اللواتي لا يأكلن السمك . وبالنسبة للنموء الأمثل لمخ الأطفال، فإن المتطلب اليومي يبلغ 150 ملليغراما فقط ، وثمة أدلة مقنعة بشكل متزايد على دور حمض (DHA) في الوقاية من الأمراض العقلية، وهذا مهم بشكل خاص بما أن الاضطرابات العقلية تتزايد بشكل عارم في أنحاء العالم، وفي المناطق المتقدمة من العالم تتجاوز حالياً التكلفة المرتبطة بالاضطرابات العقلية والمرتبطة بأمراض الشريان التاجي والأمراض السرطانية مجتمعة.

واستهلاك الأسماك له أيضاً فوائد صحية للبالغين .فهناك أدلة قوية تبين كيف يؤدي استهلاك الأسماك، وبالأخص السمك الزيتي، إلى تقليل خطر الوفاة جراء مرض الشريان التاجي للقلب .ويمثل مرض الشريان التاجي مشكلة صحية عالمية تتأثر بها أعداد متزايدة من الناس في البلدان النامية .وتشير التقديرات إلى أنه بفضل أحماض أوميغا 3 –الدهنية الطويلة السلسلة التي توجد بشكل رئيسي في الأسماك والمنتجات السمكية، فإن استهلاك الأسماك يقلل من خطر الوفاة جراء أمراض الشريان التاجي بنسبة 36 % ، وتعتبر منتجات تربية الأحياء المائية مصدرا رئيسيا لأحماض أوميغا 3 –الدهنية الطويلة السلسلة 7 .وتعطي الكمية المتناولة يوميا التي تبلغ 250 ملليغراما للشخص البالغ من حمضي (EPA) و (DHA) حماية مثلى من مرض الشريان التاجي .

ويركز الإهتمام المتزايد على المنتجات السمكية باعتبارها مصدراً للمغذيات الدقيقة مثل الفيتامينات والمعادن .ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة للأنواع الصغيرة الحجم التي تُؤكل كاملة مع رأسها وعظامها، والتي قد تكون مصدر ممتاز للعديد من المعادن الأساسية مثل اليود، والسيلينيوم، والزنك، والحديد، والكلسيوم، والفوسفور، والبوتاسيوم، وكذلك الفيتامينات مثل فيتامين ألف ودال، وعدة فيتامينات من المجموعة باء .ويمكن أن توجد فروق هامة بين نوع وآخر وبين الأجزاء المختلفة من السمكة نفسها. ولا تعود التركيبة التغذوية الفريدة للسمك فقط إلى الأحماض الدهنية والأحماض الأمينية والمغذيات الدقيقة(فيتامينات ومعادن –)إذ تُظهر دراسات تناولت مغذيات أخرى أقل شهرة مثل التورين والكولين فوائد صحية إضافية محتملة .ورغم أن السمك مصدر ممتاز للبروتين، لكن ما يجعل السمك غذاءً فريدا بحق هي كل المغذيات الإضافية التي يمكن أن يحتوي عليها بكميات كبيرة .

أنواع الموارد السمكية في المياه اليمنية

الأسماك القاعية	الأسماك السطحية	الرخويات	القشريات
العنتق Antak	السادين Sardine	الحبار Cuttl Fish	الجمبري الساحلي
الجذب Horse Mackerel	التونة Tune	الياريك (الحبار الرفيع) Squids Loligo Duvacelltii	جمبري الأعماق
الجحش Scavenger	الديرك King Fish		الشروخ الصخري
القد Barracuda	الباغة Meckerel		شروخ الأعماق
الخلخل Rock Cod	الوزف Anchovie		
اللخم (القرش) Shark			
الهوملان Ribbon Fish			
البرم(أسماك السحالي) Lizard Fish			
الكمل Cat Fish			

الاستزراع السمكي في اليمن الواقع والأمل :

يمثل الإنتاج السمكي ركيزة أساسية لسد الفجوة الغذائية في إنتاج البروتين الحيواني، وأصبح الاهتمام بتنوع مصادر الإنتاج السمكي ضرورة ملحة وحتمية باعتباره أحد المصادر المتجددة إذا أحسن استخدامها والمحافظة عليها لضمان مساهمتها في توفير الأمن الغذائي و التطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان.

من هنا يأتي الاهتمام بإنشاء المزارع السمكية كمصدر آخر لتعزيز الإنتاج من المصادر الطبيعية والحد من الاصطياد الجائر والحفاظ على المخزون السمكي .

لماذا الاستزراع السمكي :

لقد ثبت بالفعل أن وحدة المساحة من المزارع السمكية تنتج أكثر من عشرة أضعاف مثيلتها من المصائد الطبيعية مما يشجع على الاتجاه بجدية نحو هذا النوع من الاستثمار في القطاع السمكي.

واليمن إحدى الدول التي تعول بشكل كبير على الثروة السمكية باعتبارها رافدا مهما من روافد الدخل القومي بعد النفط , لذلك تحرص الحكومة على الحفاظ على المخزون السمكي من خلال ترشيد عمليات الاصطياد , وتطوير جانب الاستزراع السمكي لزيادة الإنتاج والحفاظ على التوازن البيئي لهذه الثروة و تطوير القطاع بما يعزز التنمية المستدامة ورفد الاقتصاد الوطني و تعزيز التغذية و توفير فرص عمل و التخفيف من مستوى الفقر والبطالة. ولاستدامة الثروة السمكية لابد من إدخال الاستزراع السمكي كمكون أساسي في التنمية المستدامة للموارد السمكية حسب الدراسات الحديثة و توصيات المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة(FAO) و غيرها من الهيئات و المنظمات الدولية المعنية بالثروة السمكية.

وتمتلك الجمهورية اليمنية حسب الدراسات مواقع كبيرة على طول الشريط الساحلي صالحة للاستزراع السمكي ، فرغم ذلك الا ان الاستثمار في اقامة مشاريع الاستزراع السمكية في اليمن ضعيفة جدا حيث لا توجد سوى مزرعتين سمكيتين احدهم لاستزراع الجمبري وتجربة واحدة للاستزراع التكاملي وكلها تعد تجارب ناجحة وذو جدة اقتصادية كبيرة :

1. **مزرعة با مسلم لاستزراع الجمبري في محافظة الحديدة تعود ملكيتها للقطاع الخاص وبحجم انتاجي يصل الى 500 طن للسنة.**

2. **مزرعة في محافظة حضرموت تم إنشائها حديثاً تعود ملكيتها للقطاع الخاص أيضاً وبحجم انتاجي بلغ 600 طن خلال السنة الأولى من الانتاج**
3. **تنفيذ عدد من الاحواض لتجربة الاستزراع التكاملي في مزارع الانتاج النباتي مثل مزرعة المترب في مديرية باجل والتي كان لها الاثر الاقتصادي والانتاجي للزريعات والاعلاف الخاصة بالاستزراع وتدوير مخلفات الاحواض بهدف تسميد النباتات في المزرعة وكان لذلك اثر كبير في زيادة الانتاج النباتي وهي من التجارب الناجحة في هذا المجال الذي ينبغي التوسع فيها وتعميمها على كافة مالكي المزارع النباتية .**

وتسعى وزارة الثروة السمكية الى تطوير الاستزراع السمكي من خلال استحداث الاطار المؤسسي لإدارة وتنظيم وتوسيع اقامة مشاريع الاستزراع لما سيترتب عليه من دور كبير في زيادة الانتاج السمكي والمساهمة في تعزيز ورفع مستوى التغذية.

كما ركزت خطة القطاع السمكي ضمن الخطة متعددة القطاعات الهادفة الى رفع مستوى التغذية في اليمن على تطوير جانب الاستزراع السمكي من خلال اجراء عدد من الدراسات التخصصية وتنفيذ مزرعتين نموذجيتين في محافظتي الحديدة وعدن بهدف تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا الجانب .

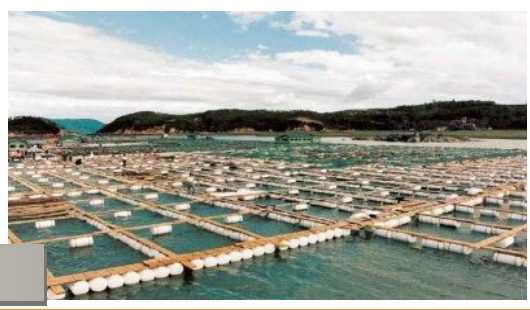

مزارع سمكية - نماذج من العالم

الجمعيات والتعاونيات السمكية

يشكل العمل التعاوني للعاملين في مجال الصيد البحري حاجة ملحة وذلك لطبيعة مخاطر المهنة . ولما تمثله الجمعيات التعاونية السمكية من أطر مؤسسية تساهم في تنمية الصيد التقليدي وادارة البنية التحتية وخدمة الصيادين وزيادة الانتاج والتسويق السمكي والمساهمة في تنمية المجتمعات المحلية الساحلية، لما تقدمه من تسهيلات مثل توفير ادوات ومعدات الصيد ، وخدمات الصيانة وتسويق الاسماك .

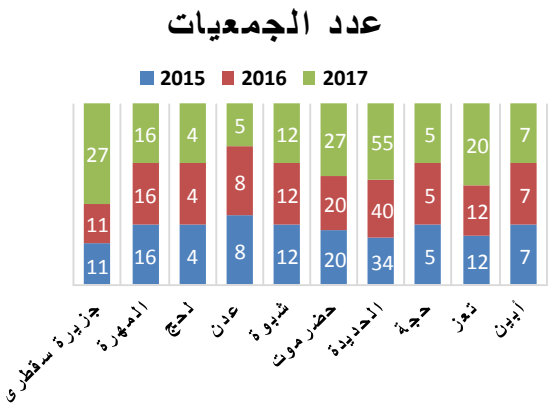

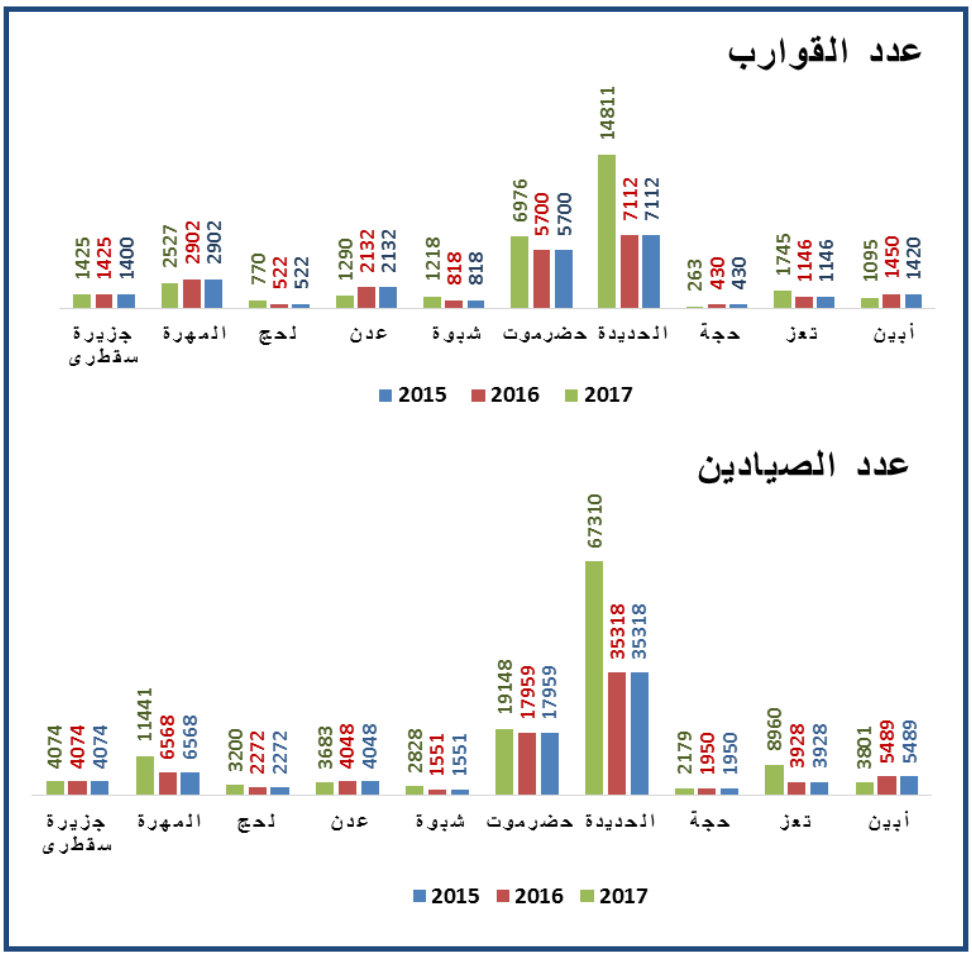

وتقوم الجمعيات السمكية بدور مهم في مجال الرقابة والتفتيش البحري من خلال تشكيل اللجان البحرية من الصيادين وكبار السن للوقوف على القضايا المتصلة بالحفاظ على البيئة وحماية الثروة ومواردها من الاضرار والمخالفات ، إضافة إلى الاعراف و واللوائح المحلية المتبعة لدى الصيادين والتي يحقق التقيد بها وضعاً ايجابياً تجاه المسائلة ، ويقع الدور الاكبر في مهمة الرقابة والتفتيش البحري على عاتق الجمعيات السمكية والصيادين نظرا لانتشارهم على طول الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية ، ولان الجمعيات والصيادين هم اول من يواجه واول من يبلغ عن المخالفات والاعمال الضارة ، وقد شهد العمل التعاوني السمكي نمواً ملحوظا ، حيث انتشرت الجمعيات التعاونية السمكية على طول الشريط الساحلي والجزر اليمنية وتزايد عددها من (15 جمعية سمكية) عام 1990م الى (135جمعية) حتى العام 2017م ، وتزايد عدد الصيادين المنتسبين للجمعيات التعاونية السمكية ليصل عددهم الى (76الف صياد).

عدد مراكز الانزال وطول الشريط الساحلي للجمهورية اليمنية :

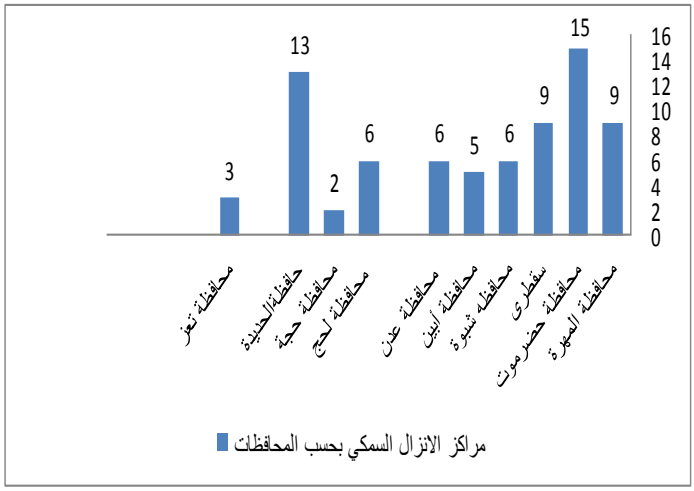

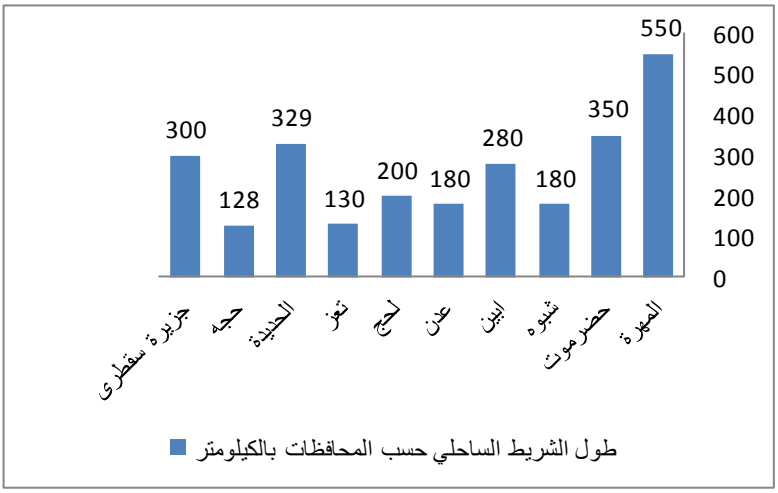

القطاعات المنتجة

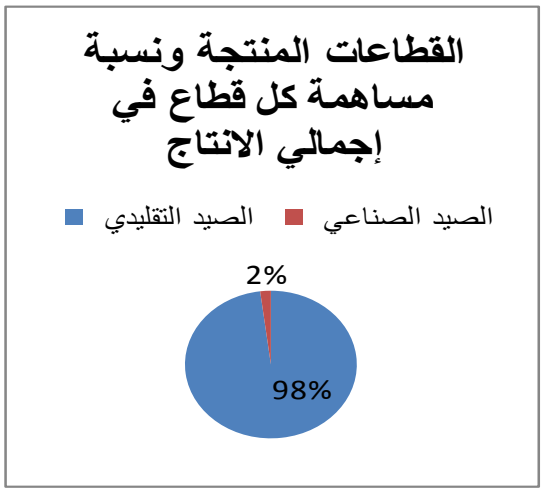

مجالات وفرص الاستثمار في القطاع السمكي

نظام تسويق الاسماك

الأسماك سلعة استهلاك فيمكن أن تسوق إلى المستهلك النهائي أو إلى معمل أو مصنع حيث تتغير طبيعتها صناعياً ثم تسوق ثانية إلى المستهلك النهائي، بهدف تلبية حاجات المجتمع المادية في إنتاج السلع والخدمات التي تلقى قبول لدى جمهور المستهلكين ويتوقف القبول على السعر المناسب والجودة المناسبة يعتمد أسلوب تسويق الأحياء البحرية بالجمهورية اليمنية على ثلاثة عناصر رئيسية وهي البيع بالجملة والبيع بالتجزئة والتصدير .

البيع بالجملة :-

يتم إنزال جميع الإنتاج للصيد التقليدي في مراكز الإنزال ومواقع المزاد العلني ..، وتتم عملية البيع للإنتاج من قبل القائم على المزاد (المحرج) ويتنافس المشتريين للحصول على الإنتاج ومن يقدم أعلى سعر يحصل على الإنتاج وبعد موافقة الصياد على السعر المعروض ..، كمية الأحياء المائية تتجه إلى الأسواق المحلية مباشرة أو إلى معامل التحضير ومعالجة الأسماك ومصانع التعليب أو تذهب إلى أسواق الدول المجاورة مباشرة عبر المنافذ البرية .

البيع بالتجزئة :-

يتم البيع بالتجزئة في أسواق كبيرة مخصصة لبيع الأسماك الطازجة بالتجزئة تشرف على إدارة هذه الأسواق السلطات المحلية بالمحافظة التي فيها السوق ، إضافة إلى بيع الأسماك في محلات متخصصة بالبيع بالتجزئة .

التصدير :-

يتم التصدير مباشرة إلى الأسواق المجاورة ، حيث يقوم مالك السيارة (العازلة) بوضع الأسماك مع الثلج في صناديق بلاستيكية ورصها في السيارة ومن ثم نقلها مباشرة إلى السوق الخارجي .

التسويق الداخلي :-

يعتمد التسويق الداخلي على البيع بالجملة والبيع بالتجزئة .

يتم البيع بالجملة في أسواق كبيرة مخصصة لبيع الأسماك الطازجة بالجملة تشرف على إدارة هذه الأسواق السلطات المحلية بالمحافظة التي فيها السوق ، إضافة إلى بيع الأسماك في محلات متخصصة بالبيع بالجملة .

التسويق الخارجي :-

التسويق الخارجي يتم بالبر عبر المنفذ الوحيد (منفذ حرض) أو بالبحر عبر أحد الموانئ الرئيسية عدن ،الحديدة ،المكلا وبالنقل الجوي عبر مطارات صنعاء وعدن والمكلا .بعد شراء الأحياء المائية من مواقع المزاد العلني يقوم بعض التجار بوضع ورص الأحياء المائية في صناديق بلاستيكية مع إضافة الثلج الكافي ، بعدها يتم شحن الصناديق البلاستيكية على السيارات العازلة ومن ثم نقلها عبر المنافذ البرية للدول المجاورة.

كذلك تقوم شركات الأسماك بشراء الأحياء المائية من مواقع المزاد العلني ونقلها إلى معامل تحضير ومعالجة الأسماك أو إلى مصانع تعليب الأسماك ، وتجري عمليات التصنيع على الأحياء المائية ويتم تصدير الكميات الطازجة من الأسماك الكاملة أو شرائح الأسماك مباشرة عبر أحد المطارات بعد حصولها على الشهادة الصحية من وزارة الثروة السمكية مقابل دفع تلك الشركات نسبة (1%) من قيمة الكميات المزمع تصديرها ، بالنسبة للأحياء المائية المجمدة فتتم عبر أحد الموانئ بعد القيام بالإجراءات المذكورة آنفاً.

الاضرار التي لحقت بالقطاع السمكي نتيجة لاستمرار الحرب على اليمن :

يعد القطاع السمكي من اكبر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بشكل كبير نتيجة للحرب المستمرة في اليمن والتي القت بظلالها على كاهل القطاع واستهدفت كل البنى التحتية بشكل عام وموانئ ومراكز الإنزال والتصدير على وجه الخصوص، على طول الشريط الساحلي الغربي للبحر الاحمر حيث تم تدمير مواقع لانزال الاسماك باستهداف مباشر اضافة الى محاصرة الصيادين واستهداف قواربهم ومنعهم من الخروج للصيد واغلاق منافذ التصدير الأمر الذي كبدهم خسائر كبيرة نظراً لارتفاع تكاليف رحلات الاصطياد وتدني الاسعار مما الحق خسائر كبيرة بالاقتصاد الوطني كون القطاع السمكي يعد الركيزة الثانية بعد القطاع النفطي بالإضافة الى الكوارث الطبيعية التي تعرضت لها اغلب المواقع السمكية في المحافظات الشرقية وارخبيل سقطرى نتيجة للتغير المناخي والذي نجم عنه تكرار العواصف والاعاصير في فترات متقاربه .

ملخص عن الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة للقطاع السمكي في البحر الاحمر جراء استمرار الحرب:

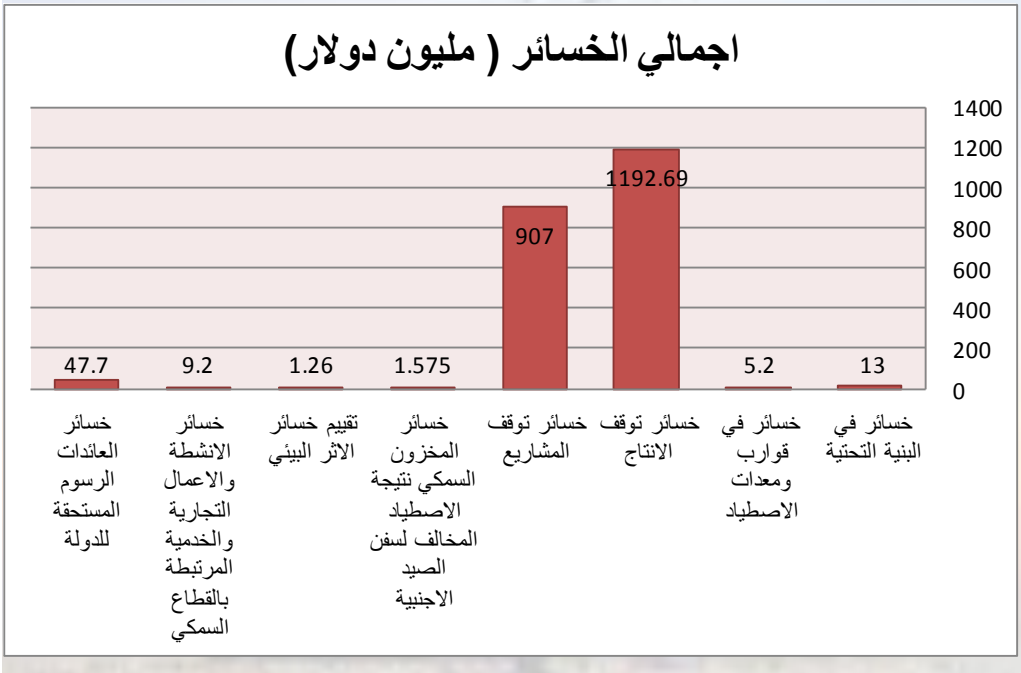

- تدمير 14 موقعا لانزال الاسماك
- تعطيل المعامل المساعدة والمجمعات السمكية
- تدمير 230 قارب صيد
- توقف 4586 قارب عن العمل
- فقد 37 ألف صياد أعمالهم وهجر العديد من السكان من قراهم الساحلية ومنعهم من النزول إلى البحر ومصادرة ادواتهم فاصبح سكان السواحل أما نازحين أو عاطلين انعدمت معهم سبل المعيشة.
- انقطاع التمويل المحلي لأنشطة القطاع السمكي

جهود الوزارة في تعزيز سبل العيش :

ارتفعت درجة المخاطر في المناطق الساحلية إلى مرحلة الطوارئ وتسعى وزارة الثروة السمكية بكل اجهزتها لتنفيذ حزمة من الاولويات التي تم تضمينها في إطار خطة استراتيجية تستوعب كل المراحل بدءً بمرحلة الصمود والتعافي لتوسيع فرص العمل والدخل لكافة الصيادين للوصول إلى رزق مستدام يمكنهم من التعافي لتوفير مستلزمات النهوض نحو تنفيذ مراحل أخرى استراتيجية تستهدف إعادة البنى التحتية وتنشيط الدورة الاقتصادية، ولتوفير سبل العيش للسكان في السواحل من أجل جعلهم اقل عرضه وأكثر قدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية بحيث تشمل التدخلات :

- تعويض الصيادين الذين تضررت قواربهم ودعمهم بامتلاك أدوات الصيد مثل الشباك والقوارب واصلاح ما تضرر منها.
- مساعدة الاسر الأشد تضرراً في السواحل بما فيها المرأة الساحلية.
- دعم سبل المعيشة المرتبطة بالدخل وانتاج الغذاء.
- زيادة دعم برامج الأشغال العامة لتشغيل الشباب في البني التحتية وتطوير مهاراتهم في استخدام المعدات الحديثة والحفظ والتبريد والنقل والتسويق.
- التعاون مع المنظمات الدولية لتجاوز أزمة التمويل، والتي ما تزال بحاجة لرفع مستوى التنسيق والتعاون والشراكة، وتمثل خطة التغذية متعددة القطاعات أحد أهم الآليات التي تبنتها الوزارة لحشد التمويل وبناء قدرات القطاع السمكي.

المراجع : - وزارة الثروة السمكية

-